ظاهرة الإبدال في ضوء الأصول الدلالية عند ابن فارس

الأستاذ المساعد الدكتور
حسن عبد المجيد الشاعر
جامعة الكوفة - كلية الآداب
المدرس المساعد
علاء عمار جواد
المديرية العامة لتربية القادسية

ظاهرة الإبدال في ضوء الأصول الدلالية عند ابن فارس

الأستاذ المساعد الدكتور
حسن عبد المجيد الشاعر
جامعة الكوفة - كلية الآداب
المدرس المساعد
علاء عمار جواد
المديرية العامة لتربية القادسية

ملخص البحث:

بُحثت ظاهرة الإبدال الصوتي في البنيات العربية قديماً ، وحديثاً في ضوء القوانين الصوتية التي وضعها العلماء ، وهذا الأمر على الرغم من سلامته فإنَّه لا يمكن الركون إليه وحده في بعض الأحيان ، ما لم تُراعى وظيفة اللغة بوصفها أداة للتواصل تؤدى بها الأغراض والمعاني ، وهو ما أراد الباحثان إثباته في هذا البحث .

فالمقاييس التي أقام عليها ابن فارس معجمه (معجم مقاييس اللغة) أصولٌ دلاليةٌ تُشير إلى معانٍ تنتظم الاستعمالات المختلفة لجذور المعجم ، وهي على هذه الحال يمكن أن تساعد في تحليل بنيات الكلمات ووصف التبدلات الصوتية التي تحدث فيها ، من خلال عَدّ الأصل الدلالي المعجمي معياراً تحلل في ضوئه المفردة ، إذ يبحث في دلالة المفردة ، فما احتوى منها على أصلٍ دلالي يجمعه بغيره من الاستعمالات في داخل الجذر فهو منها ، وإن لم تحتو على هذا الأصل الدلالي ، فإنَّه يمكن البحث عن إبدالٍ حصل في أحرف الكلمة ، يمكن أن يُرد إلى أصله ، من خلال التحقق من إمكانية احتوائه على الأصل الدلالي للجذر الأصل الذي ابدلت بعض أحرفه منه .

توطئة :

درج اللغويون على دراسة ظاهرة الإبدال في ضوء القوانين الصوتية التي انتظمت على وفقها البنية للكلمة العربية ، مستفيدين في كل ذلك من صفات الحروف ومخارجها في تعليل التبدلات التي تطرأ على الكلمات المختلفة ، وقد واجهت اللغويين بسبب ذلك مشكلة تتمثل في صعوبة تحديد الأصل والفرع في باب الإبدال ، إذ وجدوا أنفسهم بإزاء استعمالين مختلفين ، لم يستطيعوا الوقوف على حقيقته لوصفه وصفاً دقيقاً في ضوء الأصل والفرع .

وما يراه الباحثان أنَّ تحكيم المعيار الدلالي كفيل في كثير من المواضع بحل هذه المشكلة ؛ لأنَّ الجذر المعجمي الذي تتألف منه الكلمة يصاحبه أصل دلالي ، فالجذر المعجمي أصل لفظي ، والأصل الدلالي أصل لمعاني الألفاظ ، وأي افتراق بينهما يُحدث خللاً في النسق اللغوي للألفاظ يمكن أن يُسوّغ في ضوء حدوث تبدلات في البنية اللفظية للكلمة .

وقد صنف الباحثان التبدلات الصوتية في الكلم العربي إلى ثلاثة أصناف ، تبعاً لقوة ظهور الأصل الدلالي في أحد البنيات وخفائه في الآخر :

١- الإبدال الصوتي الجلي .

٢- الإبدال الصوتي المشكل .

وسوف يُدرس الابدال في كل مستوى من هذه المستويات ، مع الأخذ بالحسبان بيان المقصود بـ (الإبدال الجلي) و (الإبدال المشكل) ، وإيضاح أثر الأصل الدلالي المعجمي في كل منها.

١- الإبدال الصوتي الجلي :

ويعني به الباحثان الإبدال الذي يعضده التحليل الدلالي بعدِّ الأصل الدلالي المعجمي معياراً في دراسة التبدلات الصوتية التي تطرأ على الكلمة .

وعلى وفق هذا المعيار نجد أنَّ ثمة كلمات ، لا يجمعها بغيرها من استعمالات جذر ما أصل دلالي ، على حين أنَّه لو أُبدل واحدٌ من حروفها

لوجد أنَّ هذه الكلمة ترتبط مع استعمالات جذر آخر بأصل دلالي ، فعلى وفق هذا يمكن القول بوجود إبدال في الكلمة ، ويكون الأصل فيه هو الحرف الذي جمع الكلمة بغيرها من الاستعمالات على وفق أصلٍ دلالي معجمي ، أمَّا الفرع فهو الحرف الذي تكون الكلمة معه غريبة عن الاستعمالات الأُخر ، التي تشابهها في الجذر المعجمي ، وهو ما يدفع إلى القول بعدم أصالة الكلمة في الجذر ، ونتيجةً لهذا الوضوح في الاختلاف بين الأصول الدلالية المعجمية ، يبدو القول بالإبدال واضحاً جلياً ، يؤيده التحليل الدلالي يُزاد على ذلك التعليلات الصوتية ، التي أوردها اللغويون لتفسير التغيرات التي طرأت على الكلمة ، وسيُعتمد في إيراد التبدلات الصوتية التقسيم الذي أورده الدكتور حسام سعيد النعيمي في كتابه (الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني) (١) ، بسبب دقته وكفايته في الوصف ، وهو على النحو الآتي :

أ - **الابدال الصوتي بين الحروف المتدانية في المخرج** : ويُقصد بالحروف المتدانية في المخرج ما كانت الحروف فيه أدنى إلى بعضها في المخرج من غيرها إذا كان معها في المخرج غيرها ، فهي حروف من مخرج واحد ولكن كل حرف يترتب بحسب موقعه من غيره ، فالأقرب هو الأدنى وهكذا (٢) ، ومما ورد من الإبدال في هذا المجال :

١- **العين والحاء** : العين و الحاء صوتان مخرجهما من وسط الحلق (٣) ، والعين صوت مجهور ، أمّا الحاء فهو مهموس (٤) ، وقد وردت كلمات أُبدلت فيها العين من الحاء ، والحاء من العين ، ومن أمثلة إبدال العين من الحاء ، ما أورده ابن فارس (ت٣٩٥ه) من قولهم (دعداع) ، قال : ((وأما قولهم للرجل القصير دعداعٌ ، فإن صح فهو من الإبدال من حاءٍ : دحداح))(٥) .

فالعين(٦) في كلمة دعداع بدل من الحاء ، وقد أجاز الباحثون قديماً وحديثاً إبدال العين من الحاء ، قال ابن جني (ت٣٩٢ه):((وقد أُبدلت العين من الحاء في بعض المواضع))(٧).

وقد خفي الأصل والفرع في هذا الضرب من الإبدال ، فاكتفى اللغويون بإيراد كلا اللفظين من دون تقديم لأحدهما بوصفه أصلاً ، قال ابن منظور (ت٧١١ه) : ((والدَّعْداع والدَّحداح : القصير من الرجال))(٨) .

والاستعانة بالأصل الدلالي المعجمي يمكن أن توصلنا إلى الأصل والفرع في هذا الباب ، فالأصل (دع) ((يدل على حركة ودفع واضطراب))(٩) ، والدعداع ، على وفق هذه الدلالة للأصل المعجمي يصعب جمعها بغيرها من مفردات الجذر (دع) ؛ لأنَّ دلالة القصر غير دلالة الدفع والاضطراب .

أما الجذر (دح) ، فهو دالٌ ((على اتساع وتبسط))(١٠) ، وصلة الدحداح بدلالة هذا الجذر ملحوظة في الانبساط ؛ لأن الرجل لقصره كأنه قد فارق الطول كما فارقت الأرض المنبسطة الارتفاع قال ابن فارس : ((ومن الباب الدّحداح : القصير ، سُمّي لتطامنه وجفوره ...))(١١) .

فالأرض المنبسطة أرض متطامنة خالية من الارتفاع ، وكذلك القصير ، فهو متطامن قياساً بالطويل ، ولهذا عَدّ ابن فارس الدعداع في الجذر (دح) ، وعَدّه في باب (دع) مبدلاً ، وقد سوَّغ ابن جني إبدال العين من الحاء بالقول : ((وذلك لأنَّ الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقيّة والهمس للهاء الخفيَّة ، وليس فيها نصاعة العين ولا جهرها))(١٢) ، إذ يبدو أنَّ ميل المتكلم إلى شدة الإسماع التي تتحقق في الجهر لما فيه من اهتزاز الأوتار الصوتية والنصاعة لما فيها من الوضوح هو الذي حدا بمتكلم اللغة إلى إبدال العين من الحاء .

وإذا كان اللغويون قد أقروا إبدال العين من الحاء ، فإنَّ ابن جني مع الحاء بخلاف ذلك فلم يرتضِ أن تقع الحاء مبدلة من غيرها ، قال : ((الحاء حرفٌ

مهموس ، يكون أصلاً لا غير ... ولا تكون الحاء بدلاً ولا زائداً أبداً إلاّ فيما شذّ عنهم))(١٣) .

فالحاء لا تكون بدلاً من العين ولا من غيرها ، ولهذا حكم ابن جني على ما ورد منها مبدلاً من غيرها بالشذوذ .

وربما كان هذا هو السبب الذي حدا باللغويين إلى إغفال القول بإبدال الحاء من العين في ما عرضوا له من كلمات ، قال ابن منظور : ((والبَدح : عجز الرجل عن حمالةٍ يحملها . بَدَحَ الرجلُ عن حمالته ، والبعير عن حِمْله يَبْدَح بَدْحاً : عجزا عنهما))(١٤) .

على حين يُلحظ أنَّ ابن فارس يقرر بخلاف اللغويين وجود إبدال للحاء من العين ، قال : ((وكذلك قولهم ابتدحت الشيء ، إذا ابتدأت به من تلقاء نفسك إنّما هو في الأصل ابتدعت واختلقت ...

وكذلك البَدْح ، وهو العجز عن الحمالة إذا احتملها الإنسان ، وكذلك عجز البعير عن حَمل حِمْله ....

فهذا من العين ، وهو الإبداع الذي مضى ذكره ، إذا كَلَّ وأعيا))(١٥) .

فاللفظان (ابتدح ، والبْدح) ، لا يتلاءمان في دلالتيهما مع الأصل الدلالي المعجمي للجذر (ب د ح) فهو دال على ((اللين والرخاوة والسهولة))(٣) ، ولهذا لم يجد ابن فارس بُدّاً من القول بإبدال الحاء من العين نزولاً عند مقتضيات التحليل الدلالي ؛ لأنَّ الجذر (ب د ع) له أصلان : ((أحدهما ابتداءُ الشيء وصنعه لا عن مثال ، والأخر الانقطاع والكلال)) (١٦) .

فالأصل الأول يتلاءم مع الفعل (ابتدح) ، ولهذا قال ابن فارس بانقلاب الحاء من العين ؛ لأن الأصل : ابتدع ، أما الأصل الثاني فهو يتلاءم مع لفظ (البدح) ، فهو عجز وكلال ، ولهذا ذهب إلى القول بأن الأصل (البَدْع) ، والفعل (بَدَحَ) أصله (بَدَعَ).

يتضح مما سبق أنَّ مراعاة التحليل الدلالي على مستوى المفردة يقود إلى نتائج في باب تحليل بنية الكلمة قد تخالف ما قَرَّ في الدرسين الصوتي والصرفي .

٢- السين والصاد والزاي : هي أصوات أسلية ، أي أنَّ مخرجها من طرف اللسان (أسلته) مع اللثة ، أو ما فويق الثنايا بحسب تعبير سيبويه (ت١٨٠ه)(١٧) ، والسين والصاد صوتان مهموسان أما الزاي فهو صوتٌ مجهور (١٨) ، وقد جاءت الصاد مبدلة من السين في مواضع ، وقد أجاز ابن جني وقوعه بدلاً من غيره ، قال : ((الصاد حرف مهموس ، ويكون أصلاً وبدلاً ، لا زائداً)) (١٩) ، وقد مَرَّ اللغويون في كثيرٍ من الأحيان على مواضع الإبدال بين هذين الصوتين من دون التعليق عليها ، قال الأزهري (ت٣٧٠ه) : ((قال: والقاع الصَلِق يقال بالصاد والسين وهي المستديرة الملساء وشجرها قليل)) (٢٠) .

ويُعلق الأزهري على ذلك بما يشي باعتماده على المعيار الكمي في دراسة الإبدال ، قال: ((لم أسمع هذه الحروف من العرب إلاَّ بالسين ...))(٢١) ، وقد نقل هذا المعنى في ما بعد في باب السين بقوله : ((وقال ابن شميل السَّلَق القاعُ الأملس المستوي الذي لا شجر فيه))(٢٢) .

وإذا كان الأزهري في هذا الباب معتمداً على السماع عن العرب وهو سماع مهما بلغ كثرةً يبقى استقراءً ناقصاً لا يمكن أن يحيط بالظاهرة اللغوية ، وما يدل على ذلك نقل غيره من العلماء لهذا الضرب من الابدال في لفظ (سلق) ، فإنَّه يمكن أن يُحلل هذا الإبدال في ضوء الأصل الدلالي المعجمي ، قال ابن فارس : ((فأمَّا القاع المستدير فيُقال له الصَّلَق ، وليس هو من هذا ، لأنَّه من باب الإبدال ومنه يُقال السَّلَق))(٢٣) ، فالصَّلَق بمعنى القاع لا رابط له باستعمالات الجذر (ص ل ق) بأصل دلالي ؛ لأنَّ استعمالات هذا الجذر ينتظمها الأصل الدال ((على صيحة بقوة وصدمة))(٢٤) ، وهذا ما لا يمكن

أن يتوافر عليه الصلق بمعنى القاع ، ولهذا يَعده ابن فارس من باب الإبدال ، ولم يورده في الجذر (س ل ق) ، قال ((فالسَّلَق : المطمئن من الأرض))(٢٥) .

فعدم توافر اللفظ (صَلَقَ) على الأصل الدلالي المعجمي لاستعمالات الجذر (ص ل ق) هو الذي حدا بابن فارس إلى إخراجه منها والقول بوجود إبدال في اللفظ .

والأمر نفسه يجري على إبدال السين من الصاد ، إذ يُنظر إلى الكلمة من زاوية الأصل الدلالي ، فما توافر منها على الأصل الدلالي المعجمي حُكم بأصالته في الجذر ، وما لم يتوافر عليه حُكم بوجود إبدال فيه ، ومن أمثلة ذلك قول الأزهري : ((ومنه : خطيب مِسْلَق ، ومِسْلاق ، وسَلّاق والسينُ فيه أكثر من الصاد ...))(٢٦) .

وما ذهب إليه الأزهري لا يتوافق والتحليل الدلالي للمفردات التي أوردها في هذا النص ؛ لانَّ ما توافرت عليه من أصل دلالي ينحو بها نحو القول بوجود إبدال فيها ، فهي تتوافق مع استعمالات الجذر (ص ل ق) .

وقد ردَّ الخليل الإبدال بين السين والصاد في الكلام العربي إلى مجاورتها لأحرف أخرى، قال : ((كُلُ صادٍ قبل القاف إن شئت جعلتها سيناً لا تبالي مُتصلة كانت بالقاف أو منفصلة ، بعد أن تكونا في كلمة واحدة إلاّ أنَّ الصاد في بعض الأحيان أحسن ، والسين في مواطن أخرى أجود))(٢٧) .

والذي يُفهم من كلام الخليل أن الإبدال الذي يحصل بين السين والصاد سببه وجود القاف في الكلمة نفسها ، والذي يبدو بالاستعانة بالتحليل الدلالي أنَّ ثَمَّ اختلافاً بين السين والصاد بما يرجح مقولة الإبدال ، فالكلمات تنقاد إلى أصولها الدلالية ، وهذا ما يُسهل معرفة أصولها التي اشتقت منها ، غير أنَّ نص الخليل الآنف يوضح لنا أثر العلاقات الصوتية في بناء الكلمة ، فالقاف

حرفٌ مستعلٍ ومجاورته للسين في الكلمة يجعله يؤثر فيها فيحولها إلى الصاد ، وهي من أحرف الاستعلاء (٢٨) .

ومما وقع فيه الإبدال أيضاً الزاي والصاد ، فقد أبدلت الزاي من الصاد ، قال ابن منظور : ((والكريص والكريز : الأقط))(٢٩) ، فاللفظ بالزاي والصاد سيّان عند ابن منظور ، والنظر الدلالي يرفض ذلك إذ ثَمَّ صوت هو الأصل والآخر مبدل منه ، وقد عالج ابن فارس هذا في المقاييس في ضوء الأصول الدلالية ، قال : ((الكاف والراء والزاء أصل صحيح يدل على اختباء وتستر ولواذ))(٣٠) ، وفي ضوء هذا الأصل الدلالي يخرج (الكريز) من هذا الجذر فيحكم عليه بالإبدال ، قال : ((فأمَّا الكريز وهو الأقط ، فليس من الباب ، لأنَّه من الإبدال والأصل فيه الصاد))(٣١) .

فالذي حدا بابن فارس الى إخراج الكريز من الجذر (كرز) ، والقول إن ثَمَّ إبدالاً في الكلمة ، هو عدم توافرها على الأصل الدلالي المعجمي لهذا الجذر المتمثل بـ (الاختباء والتستر واللواذ) ، وقد فسر الكريص بـ (الأقط) وهو ((لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به))(٣٢) ، وهو لا يدل على ما تدل عليه الاستعمالات في الجذر (كرز) من أصل دلالي معجمي .

٣- **الميم والباء** : صوتان مجهوران إلاّ أنَّ الفارق بينهما أنَّ الباء صوت شديد على حين أنَّ الميم صوت متوسط بين الشدة والرخاوة (٣٣) ، وكلاهما من الأصوات الشفوية ، وقد ورد إبدال أحد الصوتين من الآخر في كتب اللغة ، جاء في اللسان : ((وبناتُ بَخْر وبنات مَخْر : سحابٌ يأتين قبل الصيف منتصبةٌ رقاقٌ بيض حسانٌ...))(٣٤) .

فابن منظور أجاز اللفظ بالباء والميم على حَدّ سواء من دون بيانٍ لهذا الاختلاف في ما إذا كان إبدالاً ، أم كان كلا الصوتين أصلاً نطقت به العرب .

إلا أنَّه يمكن أن يوصل في هذا اللفظ إلى أصلٍ لو نظر إليه من زاوية التحليل الدلالي على وفق احتواء اللفظ على الأصل الدلالي المعجمي ، قال

ابن فارس : ((فأما قولهم للسحائب التي تأتي قبل الصيف بنات بخر فليس من الباب ، وذلك أنَّ هذه الباء مبدلة من الميم ، والأصل مَخْر))(٣٥) .

فابن فارس يخرج اللفظ من الجذر (ب خ ر) ؛ لأنَّه لا يتوافر على الأصل الدلالي المعجمي له ، وهو ((رائحةٌ او ريحٌ تثور))(٣٦) .

لكن الغريب من ابن فارس هو عند العودة إلى الجذر (م خ ر) وجِد أنَّه يخرج هذا اللفظ من هذا الجذر ليعود به إلى الجذر (ب خ ر) وهذا اضطراب لم يجد الباحثان له سبب عنده ، فالرجل صاحب فكرة الأصول ، وهو الذي حاول تطبيقها ما أمكن في علاج القضايا اللغوية التي عنَّت له ، قال : ((فأما بنات مَخْر فهي سحابٌ تنشأ في الصيف وليس من الباب ، لأنَّه من الإبدال ، والأصل الباء : بَخْر))(٣٧) .

ولو سُلكت طريقة ابن فارس في التحليل لوجِد أنّ هذا اللفظ أقرب إلى أن يكون أصله (مخر) ؛ لأنه يتوافر على الأصل الدلالي المعجمي للجذر (م خ ر) ، وهو ((أصل يدل على شق وفتح)) (٣٨) .

فكأنَّ هذا السحاب في حركته يشق الهواء ، كما تشق السفينة الماء .

والأمر ذاته ينطبق على لفظ (الباخر) ، جاء في اللسان : ((الباخر ساقي الزرع ، قال أبو منصور : المعروف الماخر ، فأبدل من الميم باءً ، كقولك سَمّدَ رأسَهُ وسَبّدَهُ ، والله أعلم))(٣٩)

فبالاعتماد على توافر الأصل المعجمي في اللفظ وعدمه يمكن أن يُحكم بأصالة اللفظ في الجذر المعجمي ، أو بوجود إبدال فيه ، فمن الواضح أنَّ لفظ (باخر) لا يمكن أن يحتوي على الأصل المعجمي للجذر (ب خ ر) ، الذي ذكره ابن فارس ولكنه يتوافر على الأصل الدلالي المعجمي للجذر(م خ ر) ، فهو ((يدل على شقٍّ وفتح))(٤٠) ، والساقي في عمله يقوم بشق الأرض لعمل قنوات الماء لسقي الزرع وغيرها .

وقد عرض ابن منظور اللفظ (سَبَّدَ) ، من دون أن يرجح أصل الباء أو الميم ، وإنَّما أورده للدلالة على التناوب بين الميم والباء في الألفاظ .

وقد عدّ ابن فارس الأصل فيه هو الباء ، بحسبِ مقولة الأصل الدلالي المعجمي ، قال ((فأما قولهم سَمَّد رأسهُ ، إذا استأصل شَعره فذلك من باب الإبدال ، لأنَّ أصله الباء))(٤١)

وبخلاف الألفاظ السابقة التي أُبدلت فيها الباء من الميم ، أُبدلت في هذا اللفظ الميم من الباء ، بقرينة الأصل الدلالي المعجمي ؛ لأنَّ ألفاظ الجذر (س ب د) ، يجمعها الأصل الدال ((على مضي قدماً من غير تعريج))(٤٢) ، وهذا ما لا تتوافر عليه دالة اللفظ (سمّد) التي تقوم على : الاستئصال ، على حين يمكن أن يوضع اللفظ في ألفاظ الجذر (س ب د) ، قال ابن فارس : ((فأما التسبيد فيُقال أنَّه استئصال شعر الراس ، وهو من الباب لأنَّه كأنَّه جاء إلى سَبَدِه فَحلَقَه واستأصله))(٤٣) .

فابن فارس يسوّغ اتساق دلالة (التسبيد) مع الأصل الدلالي المعجمي ، الذي يدل على ((نبات شَعَر او ما اشبهه))(٤٤) ، واطراد الباب يحتاج إلى شيء من التأمل ؛ لأنَّ في استعمالات الجذر (س ب د) ، اللفظ (السبد) (٤٥) ، وهو الشعر ، وهذا اللفظ هو الحلقة الواصلة بين الأصل الدلالي والفرع ، وهو تسبيد الشعر فابن فارس يعمد إلى التسويغ بالقول إنَّ استئصال الشعر يتضمن المجيء إلى السبد وحلقه ، وكان الأجدر بابن فارس أن لا يقيد دلالة الأصل بلفظ (النبات) ؛ لأن الاستعمالات لا تدل كلها على النبات ، ومنها لفظ التسبيد المذكور آنفاً ، وكذا دلالة التسبيد على ((كثرة غسل الرأس والتدهن))(٤٦) .

فهو جذر دال على الشعر أو ما يشبهه عند غيره من الحيوانات أولى من القول أنَّه دال على نبات الشعر ، حتى تطرد للأصل الدلالي الاستعمالات المختلفة .

ب - **الابدال بين الحروف المتجاورة في المخرج** : ويقصد بها الحروف التي لها مخرج واحد إلاّ أنها ليست لها صفة التداني ، التي ذكرت سابقاً ، كمجاور الهمزة والعين وكلاهما من الحروف الحلقية (٤٧) .

ومن هذه الحروف :

١- **الهمزة والعين** : الهمزة والعين حرفان حلقيان ، إلاّ أنَّ الهمزة من أقصاه ، أمَّا العين فهي من وسطه ، وهما صوتان مجهوران ، إلا أنهما يختلفان في أنَّ الهمزة صوت شديد ، أما العين فهو صوت رخو(٤٨) .

وقد ورد في اللغة إبدال العين من الهمزة في نماذج كثيرة ، منها ما كانت الإشارة اليه على نحو إيراد الآراء ، لا على سبيل الجزم بحدوث هذا النوع من الإبدال ، جاء في اللسان : ((وعنفوانُ كلِّ شيء : أوله ، وقد غلب ، على الشباب والنبات ... قال الأزهري : عنفوان الشباب أول بهجته ، وكذلك عنفوان النبات . يُقال : هو في عنفوان شبابه أي أوله ...))(٤٩).

فابن منظور يقرر دلالة الأوّلية للفظ (عنفوان) ، ويعضّده بما نقله عن الازهري ، من دون الالتفات إلى دلالة الجذر (أنف) على هذا المعنى إلاّ بعد حين ، رابطاً هذا اللفظ بظاهرة العنعنة عند بني تميم ، في ما نقله عن الازهري ، : ((قال : ويجوز أن يكون الأصل فيه أُنفوان من ائتنفت الشيء واستأنفته إذا اقتبلته فأقبل إذا ابتدأته ، فقلبت الهمزة عيناً فقيل عنفوان ، قال : وسمعت بعض تميم يقول اعْتَنَفْت الأمر بمعنى ائْتَنَفْته . واعْتَنَفْنا المراعي أي رَعَيْنا أنفها ، وهذا كقولهم : أعن تَرَسّمت ، في موضع أأن تَرَسّمت))(٥٠)

ولئن كانت العنعنة ظاهرة لهجية تعني قلب الهمزة عيناً تختص ببني تميم ، فإنَّ لفظ (عنفوان) لفظ أطبق عليه الاستعمال الفصيح من دون التقليل من فصاحته أو التشكيك به ، ويبدو أنَّ هذا الأمر هو الذي حدا بالأزهري ، وابن منظور من بعده إلى نقل جواز الإبدال من دون القطع به .

وإذا ما حكّمنا مقولة الأصل الدلالي المعجمي في معرفة الإبدال في هذا اللفظ ، أمكننا بسهولة تقرير هذا النوع من الإبدال ، فاللفظ (عنفوان) أقرب إلى ألفاظ الجذر (أ ن ف) منه إلى ألفاظ الجذر (ع ن ف) ؛ لتوافره على الأصل الدلالي المعجمي للجذر (أنف) صراحةً جاء في معجم مقاييس اللغة : ((الهمزة والنون والفاء أصلان منهما يتفرع مسائل الباب كلها أحدهما أخذ الشيء من أوله ، والثاني أنف كل ذي أنف))(٥١) .

وبحسب هذا يذهب ابن فارس إلى القول بإبدال العين من الهمزة . قال : ((فأمَّا العنفوان فأول الشيء ، يُقال عُنفوان الشباب ، وهو أوله ، فهذا ليس من الأول ، إنما هذا من الإبدال ، وهو أنَّ العين مبدلة من الهمزة ، والأصل الأنف ؛ وأنف كل شيء أوله))(٥٢) ، فإخراج اللفظ (عنفوان) من الجذر (عنف) أمر مسوغ بالنظر إلى توافره على الأصل الدلالي المعجمي للجذر ، فالجذر عنف ((أصل صحيح يدل على خلاف الرفق))(٥٣) .

ولّما كان النظر في الإبدال الصوتي آخذاً بالحسبان دلالة الأصل المعجمي ، فلا بُدَّ لابن فارس من أن يذهب إلى القول بوجود إبدال للعين من الهمزة ؛ لتطّرد له دلالة اللفظ (عنف) في الاستعمالات ، ويُخرج اللفظ (عنفوان) بسبب خروجه في الدلالة عن هذا الجذر والأمر ذاته ينطبق على اللفظ (تَعَسّن) ، إذ أوردها اللغويون بالعين والهمزة ، قال ابن منظور : ((وتَعَسّن أباه وتأسّنه وتأسّلهُ : نزع إليه في الشبه ...))(٥٤) .

فاللفظ الذي أورده ابن منظور له ثلاث صور هي تأسّن وتَعَسّن وتأسَّلَ ، وهو لا يرجح إحدى هذه الصور بشكل يجعلها أصلاً ، والأُخر فرعاً عليها ، إلاّ أنّنا نجد ابن فارس يرجح إحدى هذه الصور بالنظر إلى الأصل الدلالي المعجمي ، قال : ((وأما قولهم : تعسَّن أباه ، فهذا من باب الإبدال ، والأصل فيه الهمزة))(٥٥) .

وترجيح ابن فارس للإبدال لم يكن استحساناً لا أساس له ، بل هو تحليل لغوي قائم على تحكيم المعيار الدلالي القائم على لحظ الأصل الدلالي المعجمي في اللفظ ، فالجذر (عسن) : ((أصل صحيح يدل على سِمَن وما قاربه وأشبهه))(٥٦) .

ودلالة (تعسن) على الشبه من الأصل الدلالي المعجمي الذي مفاده : السِمَن ، على حين يمكن إيضاح كيفية انتماء (تعسن) إلى الجذر (أ س ن) بالقول : ((الهمزة والسين والنون أصلان ، أحدهما تغير الشيء ، والأخر السبب))(٥٧) .

ولا ريب أنَّ اللفظ (تعسن) يمكن أن ينضوي تحت الدلالة الثانية وهي السبب ، بوصف الشبه مصداقاً من مصاديق السبب الذي يربط الأب بابنه ، قال ابن فارس : ((والأصل الآخر قولهم الآسان : الحبال ...

واستعير هذا في قولهم : هو على آسانٍ من أبيه ، أي طرائق))(٥٨) .

وقد ربط الباحثون إبدال العين من الهمزة بوجود النون معها في الكلمة (٥٩) ، ويمكن أن يُزاد على هذا أنَّ ما ذكر من أمثلة تتسم حروفها بأنها رخوة أو متوسطة بين الشدة والرخاوة ، على حين تُعرف الهمزة بأنها حرف شديد ، ولهذا يكون إبدال العين من الهمزة هو ميل من الناطق إلى الاقتصاد في الجهد بإبدال صوتٍ شديد بآخر متوسط مجاور له في المخرج متأثراً بمجاورة الحرف المبدل للحروف الرخوة في كلمةٍ واحدة (٦٠) .

٢- الحاء والهاء : الحاء والهاء حرفان مهموسان ، إلاّ أن مخرجيهما متقاربان فالهاء من أقصى الحلق مع الهمزة ، أما الحاء فمخرجها من وسط الحلق مع العين ، وقد قرر ابن جني أنَّ الحاء ((يكون أصلاً لا غير))(٦١) ، وما قرره يخالف نتائج البحث الدلالي ، الذي يشير صراحةً إلى وقوع الحاء مبدلة من الهاء ، وقد أشار القدماء إلى ذلك ، جاء في لسان العرب : ((بَدَحَهُ بأمرٍ مثل بَدَهَه))(٦٢) ، فقد قرر ابن منظور ان اللفظين (بدح

، بده) لهما المعنى نفسه ، وما دام الأمر على هذه الحال ، فلا بد من القول بوجود إبدال في اللفظ جعله يأتي على صورتين ، وهنا تتضح قيمة التحليل الدلالي في الكشف عن الأصل والفرع في هذا الإبدال ، قال ابن فارس : ((الباء والدال والحاء أصلٌ واحد تُردّ إليه فروع متشابهة ، وما بعد ذلك فكلّهُ محمول على غيره أو مبدلٌ منه . فأمَّا الأصل فاللين والرَّخاوة والسهولة ...وأما الكلمات الأُخر فقولهم : بَدَحَه الأمر ، وإنما هي حاء مبدلة من الهاء ، والأصل بَدَهَهُ)) (٦٣) ، وبحسب معيار توافر دلالة المفردة على الأصل الدلالي المعجمي ، يُلحظ أنَّ القول بإبدال الحاء من الهاء أمر مفروغ منه ؛ لأن الجذر (ب د ح) دال على ((اللين والرخاوة والسهولة)) ، وهو أصل لا يتلاءم ودلالة اللفظ (بَدَح) الدالة على المفاجأة ، فلا بُد من القول بأنَّ هذا اللفظ لا ينتمي إلى هذا الجذر وأن ثَمَّ إبدالٍ فيه ، خصوصاً اذا ما توافقت دلالته مع أصلٍ آخر ، قال ابن فارس : ((الباء والدال والهاء أصل واحد يدل على أول الشيء والذي يفاجئ منه))(٦٤) .

٣- **النون والميم** : النون والميم صوتان مجهوران، متجاوران في المخرج ، فالميم حرف شفوي ، أمَّا النون فمخرجه من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (٦٥)، وقد وقع الإبدال بين النون والميم في الكلام الفصيح ، وقد اختلط على اللغويين أحياناً الأصل والفرع ؛ لكثرة استعمالهما (٦٦).

جاء في لسان العرب : ((وانتُقع لونه : تغير من هَمٍّ أو فزع ، وهو منتقع ، والميم أعرف ، وزعم يعقوب أنَّ ميم امْتُقع بدل من نونها ...))(٦٧).

فملامح الاختلاط والاضطراب واضحة في نص ابن منظور ، فهو ـ أولاً ـ يورده في الجذر (نقع) ، ويورده في الجذر (مقع)(٦٨) ، وهذا دليل عدم جزمٍ بأصل اللفظ ، وثانياً يرجح أنَّ الميم أعرف ، أي في الكلام الفصيح أكثر شهرةً ، ويورد بعد هذا رأياً في كون الأصل هو النون .

وإذا ما احتُكم إلى الأصل الدلالي المعجمي اتضح جلياً الأصل والفرع وعلى هذا الأساس فصل بينهما ابن فارس ، قال : ((وأما قولهم : انتقع لونه ، فهو من الإبدال ، والأصل امتُقعَ))(٦٩) ، واستبعاد ابن فارس للفظ من الجذر (ن ق ع) ، معتمد على عدم توافره على الأصل الدلالي للجذر ، وهو : ((النون والقاف والعين أصلان صحيحان : أحدهما يدل على استقرار شيء كالمائع في قراره ، والآخر على صوت من الأصوات))(٧٠) ، وكلا الدلالتين لا يشتمل عليهما اللفظ (امتُقع) ، فلا مناص من القول بوجود الإبدال ، وقد جعل ابن فارس هذا اللفظ في الجذر (م ق ع) مع شيء من التأويل ، قال : ((الميم والقاف والعين كلمات تدل على نوع من الضرب والرمي ... ومن الباب : امتُقِع لونه : تغير ، كأنه ضرب بشيء حتى يتغير))(٧١) .

فابن فارس يجعل (امتقع) في الجذر (م ق ع) مستعملاً فعلاً تأويلياً تكون فيه دلالة اللفظ لازمةً من لوازم الأصل ، فالأصل هو نوع من الضرب ، والتغير الذي تحمله دلالة المفردة ملازم للضرب ونتيجةً له .

٤- **الراء واللام** : حرفان مجهوران ، متوسطان بين الشدة والرخاوة ، وقد أوضح ابن جني مخرجيهما بقوله : ((ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، مما فويق الضاحك والناب و الرباعية والثنية مخرج اللام))(٧٢) ، أما الراء فقال عنه : ((ومن مخرج النون غير أنَّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً ، لانحرافه إلى اللام ، مخرج الراء))(٧٣) .

وقد وقع الإبدال في ما بين هذين الحرفين في الكلام العربي الفصيح فقد أُبدلت الراء من اللام ، جاء في اللسان : ((والسَّدر والسَّدل : إرسال الشعر. يقال : شَعَر مسدول ومسدور وشعر مُنْسَدِر ومُنْسَدِل اذا كان مسترسلاً ، وسَدَرَت المرأة شعرها فانْسَدَر : لغةٌ في سَدَلَتْه فانْسَدَل)) (٧٤) .

فابن منظور يروي الوجهين للفظ ، وإن كان في ذيل النص قد قرر أن إبدال الراء من اللام لهجة ، إلاّ أنه لا يقطع بذلك ، والنظر في الأصل الدلالي المعجمي يفصل بوضوح في قضية الإبدال في هذا اللفظ ، قال ابن فارس : ((فأمَّا قولهم : سَدَرت المرأة شعرها فهو من الإبدال ، مثل سدلت وذلك إذا أرسلته))(٧٥) .

وإذا ما نُظِر في الأصل الدلالي المعجمي يضحى من الطبيعي استبعاد هذا اللفظ من الجذر (س د ر) ؛ لأنَّه لم يتوافر على الدلالة الأصل لهذا الجذر الذي ((يدل على شبه الحيرة واضطراب الرأي))(٧٦) وبات لزاماً القول بالإبدال في هذا اللفظ وردّه إلى الأصل الذي وضع عليه ، ولهذا وضعه ابن فارس في الجذر (سدل) الذي يتوافر على دلالته الأصل ، قال: ((السين والدال واللام أصلٌ واحد يدل على نزول الشيء من علوٍ إلى سُفل ساتراً له ... وشعر منسدل على الظهر))(٧٧).

والأمر ذاته ينطبق على لفظ (شعارير) ، قال ابن منظور : ((وذهبوا شعاليل وشعارير بقُذّان وقِذّان أي متفرقين ، واحدهم شعرور ...))(٧٨)

فثَمَّ لفظان لهما معنًى واحد ، ولا سبيل إلا القول بوجود إبدال في واحد منهما يوضحه الأصل الدلالي المعجمي ، فالجذر (شعر) ، دلالته الأصل منقسمة على معنيين : ((يدل أحدهما على ثباتٍ والأخر على عِلْم وعَلَم))(٧٩) ، وهذان المعنيان لا يمكن أن يتوافر عليهما اللفظ (شعارير) ، الدال على التفرق ، أما الجذر (شعل) فهو ((يدل على انتشار وتفرق في الشيء الواحد من جوانبه))(٨٠) ، وهذه الدلالة للأصل تتوافق مع معنى اللفظ (شعارير) ، وبحسب هذا كان لزاماً في النهاية على ابن فارس أن يقرر ((فأما قولهم : تفرق القوم شعارير ، فهو عندنا من باب الإبدال ، والأصل شعاليل)) (٨١).

ج - **الابدال الصوتي بين الحروف المتقاربة في المخرج** : يُراد من الحروف المتقاربة في المخرج : ((الحروف التي من مخرجين مختلفين ولكن موضعيهما في النطق متقاربان))(٨٢) ، ومن الحروف التي حصل فيها ابدال مما ينتمي الى هذا الضرب الاتي :

- **الخاء والقاف** : الخاء صوت مهموس ، أما القاف فصوت مجهور ، مخرجاهما متقاربان ، فمخرج الخاء من أدنى الحلق مع أول الفم ، أما القاف فهو فوقه من أقصى اللسان (٨٣) ، وقد خفي هذا الضرب من الإبدال بين الخاء والقاف على أغلب القدامى والمحدثين ، حتى أن هناك من المحدثين من لم يورد إبدال الخاء من القاف في ما أورده من نماذج للإبدال مع الخاء (٨٤) ، أما القدامى فقد أوردوا اللفظين بالخاء والقاف من دون التعليق عليهما ، قال ابن منظور : ((وخَرَشَ لأهله يَخْتَرِشُ خَرْشاً واختَرَشَ : جمع وكسب واحتال . وهو يَخْرِش لعياله ويَخْتَرِش أي يكتسب لهم ويجمع ، وكذلك يقْتَرش ويَقْرِش يطلب الرزق ...))(٨٥) .

فـ (يخترش) و (يقترش) لهما المدلول ذاته مع فارق الاختلاف في صوتي الخاء والقاف ، وهذا التعامل مع الألفاظ المتمثل بالإقرار بكلا الصورتين في الاستعمال الفصيح يشي بأنهما ربما يكونان قد وضعا معاً للدلالة على هذا المعنى ؛ لشيوعها في الاستعمال ، وقد عبر الدكتور إبراهيم أنيس عن هذا المعنى بالقول ((وربما لم يكن هناك أصل ولا فرع ، بل ان الصوت الواحد في بعض الكلمات نطق به نطقاً مختلفاً في بيئات مختلفة))(٨٦) ، ويكفي في هذا المجال حلا النظر في الأصل الدلالي المعجمي لمعرفة الأصل من الفرع فاللفظ تتنازعه صورتان هما (خرش) ، و (قرش) ، وهما من جذرين يستلزم النظر في دلالتيهما الأصل وتقرير أيهما اشتملت عليه دلالة اللفظ ، فـ ((الخاء والراء والشين أصل واحد يدل على انتفاخ في الشيء وخروق))(٨٧) ،

وهذا ما لا تشتمل عليه دلالة اللفظ (اخترش) ، فكان لزاماً إخراجه من ألفاظ الجذر ، قال ابن فارس : ((فأما قولهم اخترشت الشيء ، إذا كسبته ، فهو عندنا ايضاً من باب الإبدال ، إنّما هو اقترش))(٨٨) ، واشتمال هذا اللفظ على دلالة أصل آخر هو قرش يوصلنا إلى القول بإبدال صوت الخاء من القاف وأن أصله هو اقترش ، فـ ((القاف والراء والشين أصل صحيح يدل على الجمع والتجمع))(٨٩) .

فلا مناص من القول بوقوع الإبدال في اللفظ وأن الأصل في اللفظ هو القاف ، وأن الخاء فرع عليه ومبدل منه .

د - الابدال الصوتي بين الحروف المتباعدة في المخرج : في هذا الضرب من الإبدال ، تكون مخارج الحروف متباعدة ، فليس ثَمَّ التقاء بينها فهي غير متقاربة فضلاً عن أن تكون متجاورة أو متدانية ، إلاّ أنَّه يمكن لحظ شيءٍ جامع في ما بينها في بعض الصفات أحياناً كالجهر والهمس(٩٠) ، ومن مواضع هذا الضرب من الإبدال :

١ـ **التاء والكاف** : التاء والكاف صوتان مهموسان(٩١) ، وهذا هو الجامع بينهما ، إلا أنَّ مخرجيهما مختلفان ، فالكاف من الحروف اللهوية ، التي تأتي بعد حروف الحلق ، وتشترك معه في هذا المخرج القاف ، إلا أن القاف أقرب منه إلى الحلق ، أما الكاف فبعده(٩٢) ، أما التاء فمخرجها بين طرف اللسان وأصول الثنايا مع الطاء والدال (٩٣)، وقد حفظت لنا كتب اللغة ألفاظاً لهما في صورتين لم يفطن اللغويون إلى أنَّه يمكن أن يكون فيها إبدال ، جاء في اللسان : ((والهِتْر العَجَبُ والداهية))(٩٤) ، وينقل في الجذر (هكر) : ((الهَكر : العَجَبُ ، وقيل : الهَكْرُ أشد العجب ، هَكِرَ يَهْكَرُ هَكَراً وهِكْراً))(٩٥) .

فاللفظ في الجذر (هتر) جاء على صبغة (فِعْل) ، أما في الجذر (هكر) فجاء على ثلاثة صيغ هي (فَعْلَ) و (فَعَل) و (فِعْل) ، ولم يَدُر في خلد

ابن منظور أنَّ هذا اللفظ يمكن أن يتضمن إبدالاً ، وهو ما تفطن له ابن فارس على الرغم من أنَّ ابن منظور جاء بعده بثلاثة قرون ، قال : ((وقولهم للدّاهية والأمر العَجَب : هِترٌ هو من الإبدال ، والأصل هِكْر))(٩٦) ، وما ساقه ابن فارس من حكم مبني على عدم توافر هذا اللفظ على الأصل الدلالي المعجمي الذي ((يدل على باطلٍ وسيّئٍ من القول))(٩٧) ،أمّا الجذر (ه ك ر) ، فأصله الدلالي المعجمي شيئان هما العَجَب واعتراء النعاس (٩٨) ، فلا مناص إذن من القول بوجود إبدالٍ .

٢- **الواو والتاء** : ينفرد الإبدال بين هذه الأصوات أنَّه لم يحدث في لفظ مستعمل في صورتين كما سبق ، وإنما الصورة المستعملة هي واحدة تصور اللغويون أنَّ الأصل فيها صورة ذهنية وهذا اللفظ هو (تُخَمَة) فأبدلت التاء من الواو ، ومن المعروف أن التاء صوت شديد أما الواو صوت رخو ، والتاء صوت مهموس والواو مجهور (٩٩) ، أما في ما يتعلق بالمخرج ، فإن الواو صوت شفوي (١٠٠) ، والتاء مخرجه بين طرف اللسان والثنايا(١٠١) ، وهذا يعني أنَّهما مختلفان في المخرج ، جاء في تاج العروس : ((قال الجوهري : أصل التُخَمَة وُخَمَة ، تاؤه مبدلة من الواو))(١٠٢) .

وهذا القول بالإبدال على شهرته في كتب اللغة يمكن أن يعضده التحليل الدلالي القائم على تحري الأصل الدلالي المعجمي ، فالجذر (تخم) ليس فيه إلاَّ معنًى واحد هو ((أعلام الأرض وحدودها))(١٠٣) ، وهذا المعنى لا يمكن أن يتضمنه معنى اللفظ (تُخَمَة) ، أما الجذر (وخم) ، فإنه يمكن للفظ أن يتضمن معناه مع شيء من النظر ، قال ابن فارس : ((الواو والخاء والميم : كلمة واحدة ، هي الوَخم : الوَبي من الشيء ، واستوخمت البلاد ، وبلادٌ وَخْمَة ووخيمة لا توافق ساكنهَا ، ورجل وَخْم ووخيم : ثقيل . والتُخمَة من هذا ، والتاء في الأصل واو))(١٠٤) ، فدلالة الثقل ملحوظة في لفظ (التخمة

) ، وهي دلالة غير مُحببة تلتقي مع دلالات الجذر كلها في هذه الصفة ، كيف لا والاستعمال الأساس لهذا الجذر هو (الوَخِم) ومعناه الوبيّ وهو ما احتوى وباءً او علة ؟ فالتخمة ثقل وعلة ، فلا مناص من القول بالإبدال في اللفظ .

٢- الإبدال الصوتي المشكل :

يختلف هذا الضرب من الإبدال عمّا سبقه في أنَّ القول به لا يدعمه النظر في الأصل الدلالي المعجمي ؛ لأنَّ القول به ناتج من عدم التأمل في احتواء اللفظ على الأصل الدلالي المعجمي ، ولهذا سينصب البحث على النظر في توافر دلالة اللفظ الذي قيل أنَّ فيه إبدالاً على الأصل الدلالي المعجمي ، والحكم بعد ذلك على صحة ما ذُهب إليه من إبدالٍ ومن الكلمات التي قيل أن فيها إبدالاً :

١- **سامط** : للبن ، قال ابن فارس : ((وأما اللّبن السّامط ، وهو الحامض ، فليس من الباب ؛ لأنَّه من باب الإبدال ، والسين مبدلةٌ من خاء))(١٠٥) ، وقد اعتمد ابن فارس في ما ذهب إليه من إبدال السين من الخاء على توافر الأصل الدلالي المعجمي في المفردة ، قال : ((السين والميم والطاء أصل يدل على ضم شيء إلى شيء وشده به))(١٠٦) .

ووفاقاً لذلك فإنَّ لفظ (سامط) بمعنى اللبن الحامض ليس من الاستعمالات الجذر (س م ط) ؛ لأنَّ دلالة الضم لا تتوافر في هذا الاستعمال ، وبحسبان هذا يعزو ابن فارس هذا اللفظ إلى الجذر (خ م ط) ، فاللفظ في الأصل (خامط) ، وإذا ما انتُقل إلى هذا الجذر، يُلحظ أنَّ ((الخاء والميم والطاء أصلان : أحدهما الانجراد والملاسة ، والآخر التسلط والصيال .

فأمَّا الأول فقولهم : خَمَطْتُ الشاة ، وذلك إذا نزعت جلدها وشويتها ، فإن نُزع الشعر فذلك السَّمط . وأصل ذلك من الخَمْط وهو كل شيء لا شَوك له .

والأصل الثاني : قولهم تخمّط الفَحْل إذا هاج وهَدَر ، وأصله من تخمط البحر ، وذلك خَبُّهُ والتطام أمواجه))(١٠٧) .

ويبدو ممَّا عرضه ابن فارس من أصول دلالية أنَّ لفظ (سامط) لا يحتويها صراحةً ، ولهذا لا تسعف في تقرير وجود إبدالٍ أو عدم وجوده إلاّ بشيء من التدقيق والفحص والتأمل ، وقد يُسعف في ذلك نص لابن منظور في اللسان ، يعين في تحديد المدلول الدقيق لهذا اللفظ ، والنظر في احتوائه على الأصل الدلالي المعجمي للجذر (س م ط) أو (خ م ط) ، قال : ((وسَمَطَ اللبن يَسْمُطُ سَمْطاً وسُمُوطاً : ذهبت حلاوة الحلب ولم يتغير طعمه ، وقيل : هو أول تغيره ، وقيل : السامط من اللبن الذي لا يُصوّت في السّقاء لطراءته وخثورته ، قال الاصمعي : المَحضُ من اللبن ما لم يخالطه ماء حلواً كان أو حامضاً ، فإذا ذهبت عنه حلاوة الحلب ولم يتغير طعمهُ فهو سامط ، فإن أخذ شيئاً من الريح فهو خامط))(١٠٨) .

وحصلية ما ورد في نص ابن منظور أنَّ السامط : هو اللبن الذي لم يتغير طعمه عن زمان حلبه ، وقد يكون هذا اللبن شديد الكثافة إلى درجة الخثورة ، وهذه الخصائص في اللبن تجعله أقرب إلى الأصل (س م ط) ، فهو نتيجة لاحتفاظه بطعمه وخثورته ينطبق عليه الأصل الدلالي المعجمي للجذر (س م ط) وهو ((ضم شيءٍ الى شيءٍ)) فأجزاؤه غير منبتة ؛ لعدم تغير طعمه بما يدخل عليه من طعومٍ أخرى ، وكذا دلالة الضم بينة في الخثورة وهذا ما لا يتوافر عليه الأصل الدلالي المعجمي للجذر (خ م ط) الدال على خلاف ذلك من الانجراد والملاسة ، ويؤيد هذا النص الذي نقله ابن منظور عن الاصمعي ، المتضمن تسميات مختلفة للبن بحسب أحواله ، فهناك المحض : الذي لم يخالطه الماء ، والسامط : ما ذهبت عنه حلاوة الحلب ولم يتغير طعمه، والخامط : الذي خالطته الريح فغيرت طعمه .

ووفاقاً لذلك فالسامط هو حال للبن غير الخامط ، فلا يصح أن يُقال أنَّ ثَمَّ ابدالٍ اعترى بنية الكلمة ، وما دفع ابن فارس -على ما يبدو- إلى ما ذهب إليه هو تفسير السامط باللبن الحامض، وهو ما يمكن أن يتضمن معنى (الانجراد) ، والتي تمثل المعنى الأصل للجذر (خ م ط) ، بوصف اللبن انجردت عنه حلاوته وصار حامضاً ، وهو ما اتضح عدم دقته .

٢- **الضمانة** : هي من الكلمات التي انفرد ابن فارس بالقول إنَّها من الكلمات التي احتوت إبدالاً ، قال : ((وأمَّا الضَّمانة ، وهي الزَّمانة . والضَّمِن : الزَّمِن ، فإنَّه عندي من باب الإبدال كأنَّ الضاد مبدلة من زاي))(١٠٩) .

ويبدو أنّ السبب في ما ذهب إليه ابن فارس هو استواء الصيغة في اللفظ وفي تفسيره ، وليس هذا الامر عند ابن فارس فحسب ، بل في جميع المعاجم التي أوردت هذا اللفظ ، جاء في الجمهرة لابن دريد : ((ورجُلٌ ضَمِن بين الضمانة ، مثل زَمِن بين الزَمَانة من قومٍ ضَمْنى))(١١٠) ، إذ يستعمل ابن دريد الصيغة ذاتها وهي (فَعِل) و(فَعَالة) في تفسير اللفظ ، وربما يكون هذا الاتحاد مدعاة للقول بوجود إبدالٍ في اللفظ ، يضاف إلى ذلك تشابه الحروف الباقية ، وهي الميم والنون إلاَّ أن المتأمل في استعمال اللفظ يجد أن توافره على الأصل الدلالي المعجمي ليس بالبعيد ، فالأصل هو ((كل شيء جعلته وعاء لشيء فقد ضمنته إياه))(١١١) ، أو بعبارة ابن فارس : ((جعل الشيء في شيءٍ يحويه))(١١٢) ، واحتواء الجسم على الداء أو العاهة في منزلة الوعاء له ، فالجسم (ضَمِن) في معنى مضمون ، جاء في لسان العرب : ((والجميع ضمنى ، كُسِّر على فَعْلى وإن كانت إنما يُكسّر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فَعِل على تصور معنى مَفْعول ، قال سيبويه : كُسّر هذا النحو على فَعْلى لأنَّها من الأشياء التي أصيبوا بها وأُدخلوا فيها وهم لها كارهون))(١١٣) .

فكأن الرجل مضمون فيه ؛ لأنه كالوعاء للمرض ، ووفاقاً لهذا يمكن القول بأن لا إبدال في اللفظ ؛ لأنَّه أمكن توافره على الأصل الدلالي المعجمي.

٣- **اندلص** : ذهب ابن فارس إلى أن هذا الفعل فيه إبدالٌ في بعض حروفه ، متمثلاً بحرف الدال المبدل من الميم ، جاء في المقاييس : ((ويقال اندلص الشيء من يدي ، إذا سقط ، وكأن هذا مشتق ، أو تكون الدال بدلاً من الميم ، وهو انملص وأمْلَصَت المرأة ، إذاأسقطت))(١١٤).

فابن فارس يحتمل أن يكون اللفظ مشتقاً من الجذر (د ل ص) ، وأن يكون مشتملاً على الإبدال ، وأصل اللفظ (انملص) ، ولا يبعد أن يكون ما ذهب إليه ابن فارس مَردّه إلى ما ورد في العين من تفسير للاندلالص ، جاء فيه : ((والاندلاص : الامتلاص ، وهو سرعة خروج الشيء وسقوطه))(١١٥).

وتفسير الاندلاص بالامتلاص يجب أن لايكون مدعاة للقول بوجود إبدال ؛ لأن المفردة تتوافر على الأصل الدلالي المعجمي ؛ فسقوط الشيء من اليد يكون نتيجة ملاسة الشيء ونعومته ، أما سقوط الجنين من المرأة ، فواضح أن من بين ما يشتمل عليه من سماتٍ دلالية هو اللين ، وعلى ذلك لا يوجد ما يستوجب القول بالإبدال في اللفظ يؤيد ذلك ويدعمه تردد ابن فارس في القول به .

٤- **تزيغ** : لفظ ذهب ابن فارس إلى أنَّ فيه إبدالاً إذا أُسند إلى لفظ المرأة ، قال : ((فأمّا قولهم: تَزَيَّغَت المرأة ، فهذا من باب الإبدال ، وهي نون أُبدلت غيناً))(١١٦) .

فالأصل في اللفظ - بحسب ما يرى ابن فارس - هو تزيّن ، وأُبدلت الغين نوناً ، على أنَّ لفظ التزين استعمل في المعاجم في تفسير لفظ التزيغ ، جاء في لسان العرب : ((وتَزيّغت المرأة تزيُّغاً مثل تزيَّقت تَزَيقاً إذا تزيّنت وتبرجت وتلبست كتزينت ...))(١١٧) . ويمكن القول بعدم وجود إبدالٍ في اللفظ ؛

لإمكان اشتمال اللفظ على الأصل الدلالي المعجمي وهو ((مَيْل الشيء))(١١٨) ؛ لأنَّ المرأة إذا تزينت وتَجَمَّلت رافقه تمايل في مشيتها ؛ لأن من علامات حُسْن المرأة التمايل فـ ((التزيغ : التمايل))(١١٩)، وتأسيساً على هذا ليس ثَمَّ مقتضٍ للقول بالإبدال في اللفظ ، بل ربما كان المقتضي بخلافه ؛ لأنَّ من تمام حسن المرأة تمايلها .

٥ - **السفح** : ذهب ابن فارس إلى أنَّ هذا اللفظ فيه إبدال ، وأن سينه مبدلة من الصاد ، قال: ((وأما سَفْح الجبل فهو من باب الإبدال ، والأصل فيه صَفْح))(١٢٠) .

والذي حدا بابن فارس إلى ما ذهب اليه من القول بالإبدال هو ما قرره سلفاً من أصل للجذر (س ف ح) بالقول إنَّه ((أصل واحد يدل على إراقة شيء))(١٢١) .

وابن فارس على وفق هذا لم يجد في معنى اللفظ ما يمكن أن يجعله يتوافر على الأصل الذي قرره ، وحيث أن السفح للجبل هو بمنزلة الصفح للشيء وهو العرض ، لم يكن إذن بد من القول بوجود إبدال في اللفظ ، فالجذر (ص ف ح) : ((أصل صحيح مطرد يدل على عَرض وعِرَض . من ذلك صُفح الشيء : عُرضُهُ ... والصَفْح الجنب . وصفحا كل شيء جانباه))(١٢٢)

وحيث أنَّ السفح في حقيقته هو جانب الجبل فضلاً عن عرضه فالقول بالإبدال مسوغ على وفق هذا الفهم ، وحيث أنَّ الباحثين لا يعارضان ابن فارس في فهمه لسفح الجبل من الوجهة الدلالية ، فإنَّ القول بالإبدال وعدمه ، على وفق فهم ابن فارس متوقف على تحري الأصل الدلالي المعجمي ، فما لم يتوافر على الأصل الدلالي بُحث له في جذرٍ آخر عن أصلٍ له ، أمَّا ما توافر على الأصل ، فإنَّ البحث عن أصل له من خلال الإبدال يغدو أمراً غير مستساغ من الوجهة الدلالية على الأقل ، والتدقيق في دلالة السفح يمكن أن يوجد الأصل الدلالي للجذر (سفح) فيه ، وهذا الأصل لحظه المعجميون

الآخرون ، فلم يكن خافياً عليهم ، قال ابن منظور : ((السفح : عُرض الجبل حيث يسفح فيه الماء وهو عرضه المضطجع ...))(١٢٣) .

فالسفح سُمي سفحاً ؛ لأنَّ الماء يسفح فيه فلا يثبت ، فهو سمه دلالية غير خافية في دلالة اللفظ ، ويبدو أنَّ السبب في ما وقع فيه ابن فارس هو عدم التنبه إلى اشتمال اللفظ على الأصل الدلالي المعجمي ، وترجيح أصلٍ آخر عليه ، وما دام الأمر كذلك فليس هناك مقتضٍ للقول بوجود إبدال في اللفظ ، ولا سيما إذا ما ظهر الأصل الدلالي المعجمي في دلالة اللفظ جلياً للمتأمل .

نتائج البحث :

١. المكون الدلالي المتمثل بالأصل الدلالي ، يُسهم في كثير من الأحيان بحل الخلاف في ما يتعلق بالإبدال الصوتي في مواضع يقف عليها اللغوي ، فلا يستطيع الجزم بكون ما وقف عنده من بنيات ، من باب الإبدال ، أو أنها وضعٌ لغوي من الأساس .
٢. توصل البحث إلى أنَّ بعض القضايا الصوتية التي قال بها اللغويون - ولا سيما ابن جني - هي بخلاف ما قرروه ، وهذا ما اتضح في علاج إبدال الحاء من الهاء .
٣. أثر الأصول الدلالية في دراسة ظاهرة الإبدال أُنموذج لتأثير المستويات اللغوية بعضها بالبعض الآخر ، ولا سيما المستوى الدلالي ، فليس من الصواب دراسة بعض المستويات بمعزل عن المستويات الأخرى ؛ لأنَّ بينها تداخلا وتأثيراً .
٤. الفارق بين التسويغ الصوتي للإبدال ، ودراسة هذه الظاهرة في ضوء الأصول الدلالية ، هو فارق بين سبب حدوث الظاهرة ، وأداة الكشف عنها ، فالتسويغ الصوتي هو بمثابة العامل الذي حدا بالمتكلم إلى الإبدال على وفق عاداته النطقية ، أما البحث في أثر الأصول الدلالية في ظاهرة الإبدال فهو الأداة التي تعين على كشف هذا الإبدال وتعيينه .

٥. يمكن أن يُردَّ أثر الأصول الدلالية في بحث ظاهرة الإبدال إلى أنَّها تمثل سمات دلالية مستقرة في عقل متكلم اللغة ، تشترك فيها الاستعمالات المختلفة للجذور المعجمية ، وعلى وفق هذا فإنَّ هذه الاستعمالات تكون منقادة إلى هذه الأصول ، فيسهل الكشف عمّا خالفها من استعمالات ، وردِّه إلى الجذر الذي ينتمي إليه.

٦. السبب في انفراد ابن فارس ببعض الآراء في ما يخص الإبدال ، ولا سيما الإبدال المشكل ، هو الوهم الذي وقع فيه في تحري بعض دلالات الألفاظ ، أو في تحري الأصول الدلالية في بعض الدلالات .

Abstract

To the assests tags have meanings organize different uses to the lexicon roots . These on this way can help in analyesing construct words and describing the voice changes that occur in them through making the semantic lexicon of the original a standard analyzes on its significance of the individual word . It includes on semantic origin gathered with the other uses inside the root that its from it , and if this origin doesn't contain that assest , it can search for substitution occur in word letters . It can come back to its origin , and in making sure from ability of containment that semantic assest for that root origin which replace some of its letters

هوامش البحث

(١) ظ : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٩٨

(٢) ظ : المصدر والصفحة نفساهما .

(٣) ظ على سبيل المثال : الكتاب ، سيبويه : تح :عبد السلام هارون :٤٣٣/٤، وعلم الأصوات ، د. كمال بشر : ١٥٨ .

(٤) ظ : الكتاب : ٤٣٤/٤ ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٣٠٥

(٥) معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون : (دع)٢٥٧/٢ .

(٦) ظ : الإبدال مُعجم ودراسة ، أدما طربية : ٨٥ - ٨٦ .

(٧) سر صناعة الاعراب ، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، : ٢٥٤/١ .

(٨) لسان العرب : (د ع ع) ٨٧/٨.

(٩) معجم مقاييس اللغة : (دع) ٢٥٧/٢.

(١٠) معجم مقاييس اللغة : (دح) ٢٦٥/٢

(١١) المصدر والصفحة نفساهما.

(١٢) سر صناعة الإعراب : ٢٥٤/١.

(١٣) المصدر نفسه : ١٩١/١.

(١٤) لسان العرب : (بدح) ٤٠٨/٢ .

(١٥) معجم مقاييس اللغة : (بدح) ٢١٥/١ .

(١٦) المصدر نفسه : ٢٠٩/١ (بدع) .

(١٧) ظ : الكتاب :٤٣٣/٤ ، وعلم الأصوات : ١٨٤ ، ومدخل إلى فقه اللغة العربية : ٢١٨ .

(١٨) ظ : الكتاب : ٤٣٤/٤ ، ومدخل إلى فقه اللغة العربية : ٢١٩ .

(١٩) سر صناعة الإعراب : ٢٢١/١ .

(٢٠) تهذيب اللغة ، تح :الأستاذ عبد العظيم محمود ، مراجعة : الأستاذ محمد علي النجار : (صلق) ٣٧/٨

(٢١) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.

(٢٢) المصدر نفسه : (سلق)٤٠٥/٨.

(٢٣) معجم مقاييس اللغة : (صلق) ٣٠٧/٣ .

(٢٤) المصدر نفسه : (صلق) ٣٠٦/٣ .

(٢٥) المصدر نفسه : (سلق) ٩٦/٣ .

(٢٦) تهذيب اللغة : (سلق) ٤٠٢/٨ .

(٢٧) كتاب العين ، تح : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي : (صقع) ١٢٩/١.

(٢٨) ظ : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ١٣٤.

(٢٩) لسان العرب : (كرز) ٣٩٩/٥.

(٣٠) معجم مقاييس اللغة : (كرز) ١٦٨/٥.

(٣١) المصدر نفسه : (كرز)١٦٩/٥ .
(٣٢) لسان العرب : (أقط) ٢٥٨/٧ .
(٣٣) ظ : الكتاب ٤٣٤/٤ - ٤٣٥ ، ومدخل إلى فقه اللغة العربية : ٢١٩ -٢٢٠.
(٣٤) لسان العرب : (بخر) ٤٧/٤ - ٤٨ وظ: كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم الزجاجي ،
تح :عز الدين التنوخي : ٣٧ .
(٣٥) معجم مقاييس اللغة : (بخر) ١/ ٢٠٥ .
(٣٦) معجم مقاييس اللغة : (بخر) ٢٠٥/١.
(٣٧) المصدر نفسه : (مخر)٣٠٣/٥ - ٣٠٤ .
(٣٨) المصدر نفسه : (مخر) ٣٠٣/٥ .
(٣٩) لسان العرب : (بخر) ٤٨/٤ .
(٤٠) معجم مقاييس اللغة: (مخر) ٣٠٣/٥ .
(٤١) معجم مقاييس اللغة : (سمد) ١٠٠/٣ .
(٤٢) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٤٣) المصدر نفسه : (سبد) ١٢٦/٣ - ١٢٧ .
(٤٤) المصدر نفسه : (سبد) ١٢٦/٣.
(٤٥) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٤٦) المصدر نفسه : ١٢٧/٣ (سبد).
(٤٧) ظ : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٩٨.
(٤٨) ظ : الكتاب : ٤٣٣/٤ - ٤٣٥ ، وقد عد سيبويه العين حرفاً متوسطاً ، وأيضاً : مدخل إلى فقه اللغة
العربية : ٢١٩.
(٤٩) لسان العرب : (عنف)٢٥٨/٩.
(٥٠) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٥١) معجم مقاييس اللغة : (أنف) ١٤٦/١ .
(٥٢) معجم مقاييس اللغة : (عنف) ١٥٨/٤.
(٥٣) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.

(٥٤) لسان العرب : (عسن) ٢٨٥/١٣.
(٥٥) معجم مقاييس اللغة : (عسن)٣١٦/٤ .
(٥٦) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٥٧) معجم مقاييس اللغة : (أسن) ١٠٤/١ .
(٥٨) المصدر نفسه : (أسن) ١٠٥/١.
(٥٩) ظ : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ١٣٧ - ١٣٨ .
(٦٠) ظ أمثلة أخرى في المصدر السابق : ١٣٨ ، ينطبق عليها ما قررناه .
(٦١) سر صناعة الإعراب : ١٩١/١ .
(٦٢) لسان العرب : (بدح) ٤٠٧/٢ .
(٦٣) معجم مقاييس اللغة : (بدح) ٢١٤/١-٢١٥ .
(٦٤) المصدر نفسه : (بده)٢١٢/١.
(٦٥) ظ : الكتاب : ٤٣٣/٤-٤٣٥ ، وسر صناعة الاعراب : ٨٩/١ و ١٠٧.
(٦٦) ظ : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ١٤٣.
(٦٧) لسان العرب : (نقع) ٣٦٣/٨ ، وظ : كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر:١٠٠ .
(٦٨) المصدر نفسه : (مقع) ٣٤١/٨.
(٦٩) معجم مقاييس اللغة : (نقع) ٤٧٣/٥ .
(٧٠) المصدر نفسه : (نقع)٤٧١/٥.
(٧١) المصدر نفسه : (مقع) ٣٤٣/٥ .
(٧٢) سر صناعة الاعراب : ٦٠/١.
(٧٣) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٧٤) لسان العرب : (سدر) ٣٥٥/٤ .
(٧٥) معجم مقاييس اللغة : (سدر) ١٤٨/٣ .
(٧٦) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٧٧) المصدر نفسه : (سدل) ١٤٩/٣.
(٧٨) لسان العرب : (شعل) ٤١٦/٤.
(٧٩) معجم مقاييس اللغة : (شعر) ١٩٣/٣.
(٨٠) المصدر نفسه : (شعل) ١٩١/٣.

(٨١) معجم مقاييس اللغة : (شعر) ١٩٤/٣.
(٨٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٩٨.
(٨٣) ظ : سر صناعة الاعراب : ٦٠/١ .
(٨٤) ظ : الإبدال : ٩٢ - ٩٤.
(٨٥) لسان العرب : (خرش) ٢٩٣/٦.
(٨٦) الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس: ٢٠٩.
(٨٧) معجم مقاييس اللغة : (خرش) ١٦٨/٢.
(٨٨) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٨٩) المصدر نفسه : ٧٠/٥ (قرش).
(٩٠) ظ : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٩٨.
(٩١) ظ: الكتاب : ٤٣٤/٤ ، ومدخل الى فقه اللغة العربية : ٢١٩.
(٩٢) ظ: سر صناعة الإعراب : ٦٠/١ ، ومدخل إلى فقه اللغة :٢١٧.
(٩٣) ظ : سر صاعة الإعراب : ٦٠/١.
(٩٤) لسان العرب : (هتر) ٢٥٠/٦.
(٩٥) الصدر نفسه : (هكر) ٢٦٥/٦ .
(٩٦) معجم مقاييس اللغة : (هتر) ٣٢/٦ .
(٩٧) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(٩٨) ظ: المصدر نفسه : (هكر)٥٩/٦ .
(٩٩) ظ :الكتاب : ٤٣٤/٤ ، ومدخل إلى فقه اللغة العربية : ٢١٩.
(١٠٠) ظ : سر صناعة الإعراب : ٦١/١.
(١٠١) المصدر نفسه : ٦٠/١
(١٠٢) تاج العروس، تح: علي هلالي ، مراجعة: مصطفى حجازي ود. عبد الحميد طلب ود. خالد عبد الكريم
جمعة : (وخم)٣٥/٣٤ .
(١٠٣) معجم مقاييس اللغة : (تخم)٣٤٢/١ .
(١٠٤) المصدر نفسه: (وخم) ٩٥/٥ .
(١٠٥) معجم مقاييس اللغة : (سمط) ١٠١/٣.

(١٠٦) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(١٠٧) معجم مقاييس اللغة : (خمط) ٢٢٠/٢.
(١٠٨) لسان العرب : ٣٢٤/٧
(١٠٩) معجم مقاييس اللغة : (ضمن)٣٧٢/٣.
(١١٠) كتاب جمهرة اللغة ، تح : رمزي منير البعلبكي : (ضمن) ٩١١/٢ .
(١١١) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(١١٢) معجم مقايس اللغة : (ضمن)٢٧٣/٣.
(١١٣) لسان العرب : (ضمن) ٢٦٠/١٣
(١١٤) معجم مقاييس اللغة : (دلص) ٢٩٦/٢ .
(١١٥) كتاب العين : (دلص) ١٠٠/٧ .
(١١٦) معجم مقاييس اللغة : (زيغ) ٤١/٣ .
(١١٧) لسان العرب : (زيغ) ٤٣٢/٨ .
(١١٨) معجم مقاييس اللغة : (زيغ) ٤٠/٣.
(١١٩) المصدر نفسه : (زيغ)٤١/٣ .
(١٢٠) معجم مقاييس اللغة : (سفح) ٨١/٣.
(١٢١) المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(١٢٢) المصدر نفسه : (صفح) ٢٩٣/٣.
(١٢٣) لسان العرب : (سفح) ٤٨٥/٢ .

قائمة المصادر والمراجع

- الإبدال معجم ودراسة ، أدما طربية ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ، د.م ، ١٩٧٥
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تح : علي هلالي ، مراجعة : مصطفى حجازي ، و عبد الحميد طلب ، و د. خالد عبد الكريم جمعة ، الجزء الرابع والثلاثون ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ط١ ، الكويت ، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م .

- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تح : الأستاذ عبد العظيم محمود ، مراجعة : الأستاذ محمد علي النجار ، الجزء الثامن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د.ت .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- سر صناعة الإعراب ، ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر ، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- الكتاب ، عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط١ ، بيروت ، د.ت .
- كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تح : عز الدين التنوخي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م .
- كتاب جمهرة اللغة ، أبو بكر بن دريد (ت٣٢١هـ) ، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط١ ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- لسان العرب ، ابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- المخصص ، علي بن اسماعيل ابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق ، ط١ ، مصر ، ١٤٣٦هـ .
- مدخل إلى فقه اللغة العربية ، د. أحمد محمد قدور ، دار الفكر ، ط٤ ، دمشق ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- المعجم الكامل في لهجات الفصحى ، د. داود سلوم ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، بيروت ،١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، طبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.